اتفاق سوتشي بشأن ادلب اتفاق ثنائي تركي - روسي بدعم دولي

د. سامر عبد الهادي علي

مقدمة:

عقد الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان اجتماع قمة ثنائي في منتجع سوتشي الروسي يوم الاثنين السابع عشر من أيلول/ سبتمبر الجاري ليس لمناقشة الوضع السوري عامةً، ووضع منطقة خفض التصعيد الأخيرة في إدلب خاصة، بل أيضاً من أجل التوصل إلى اتفاق يرسم مستقبل المنطقة هذه.

وفي ختام القمة توصل الجانبان إلى اتفاق من بنود عدّة، أهمها إنشاء منطقة عازلة منزوعة السلاح في محافظة إدلب، وأجزاء من ريفي اللاذقية وحماة، وبالتالي تجنيب المنطقة عملية عسكرية كان النظام السوري وبدعم من روسيا وإيران ينوي القيام بها.

وجاءت بنود الاتفاق على لسان الرئيسين الروسي والتركي في المؤتمر الصحفي الذي عقداه في ختام القمة، حيث قال الرئيس الروسي بوتين:

- قررنا إقامة منطقة منزوعة السلاح بعرض يتراوح بين 15 – 20 كم على طول خط التماس ابتداءً من 15 أكتوبر من هذا العام.
- بموجب التفاهمات مع أنقرة سيتعيّن على الفصائل المسلحة "بما فيها جبهة النصرة" الانسحاب من المنطقة.
- المنطقة منزوعة السلاح ستدخل حيّز التنفيذ بحلول الخامس عشر من أكتوبر.
- بموجب الاتفاق سيتم سحب جميع الأسلحة الثقيلة من المنطقة.
- ستقوم دوريات مشتركة من القوات الروسية والتركية بمراقبة الخط الفاصل.

من جانب آخر قال الرئيس التركي أردوغان: "إنّ مذكرة التفاهم تهدف إلى إرساء الاستقرار في إدلب".

وأكدّ الرئيس الروسي أيضاً على أن النظام السوري موافق على هذا الاتفاق.

وقد أعقب الاتفاق تصريح سريع لوزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، نقلته وكالة إنترفاكس الروسية قوله: "إنه لن تكون هناك عملية عسكرية في إدلب".

إذاً يبدو هذا الاتفاق ظاهرياً على أنه اتفاق ثنائي روسي – تركي، إلا أنّ إلقاء نظرة شاملة للأحداث والاجتماعات التي حصلت بين أطراف دولية كثيرة ربما تغيّر نظرتنا إلى هذا الاتفاق من كونه ثنائياً إلى اعتباره اتفاق دولي أسهمت فيه أطراف متعددة، فهل فعلاً هو اتفاق دولي؟

أولاً: حيثيات ما قبل الاتفاق "الموقفين الروسي والتركي":

كان من أهم نتائج مؤتمرات آستانة بين كل من روسيا وتركيا وإيران هو إنشاء ما سُمّي "مناطق خفض التصعيد"، وهي أربع مناطق "منطقة الجنوب السوري، الغوطة الشرقية، ريف حمص الشمالي، إدلب"، إلا أنّ التطورات اللاحقة أدّت إلى قيام النظام السوري وبدعم روسي – إيراني إلى السيطرة على المناطق الثلاث الأولى من مناطق خفض التصعيد،

وبقيت المنطقة الرابعة "إدلب" خارج تلك السيطرة، وهنا بدأت الحملة الدعائية المكثفة عن إعداد النظام السوري وحشده لقوات عسكرية باتجاه إدلب بهدف السيطرة عليها، إلا أنّ ذلك اصطدم بجدار صلب تمثل في موقف تركيا من الحملة، حيث أكّدت على أن منطقة إدلب ليست كسواها من المناطق السابقة التي سيطر عليها النظام السوري، وإنّها لن تسمح للنظام بالسيطرة عليها مهما كلفها ذلك.

الموقف التركي هذا أظهر تبايناً واضحاً في المواقف بينها وبين كل من روسيا وإيران اللتان كانتا تسعيان للسيطرة على إدلب، وبالتالي انقسم حلفاء أستانة إلى قسمين: تركي رافض للسيطرة على إدلب، وروسي إيراني يسعى لإنهاء سيطرة فصائل الثورة السورية على المنطقة.

هذا التباين دفع الأطراف الثلاثة إلى ضرورة الجلوس مجدداً على طاولة التفاوض من أجل الوصول إلى حل يُنهي حالة عدم الاستقرار والتباين في المواقف بينها، وعلى هذا جرى الاجتماع الثلاثي في العاصمة الإيرانية طهران في السابع من أيلول/ سبتمبر وبحضور زعماء الدول الثلاث بهدف إيجاد تفاهم أو حل للقضية السورية عامة ومنطقة إدلب بشكلٍ خاص.

وبالرغم من أنّ الدول الثلاث هم أنفسهم من رسموا اتفاقات آستانة، إلا أنّ التباين في مواقفهم خلال قمة طهران كان جليّاً، خاصة بين موقف الرئيس التركي والرئيس الروسي، مع اقتراب الموقف الإيراني من الموقف التركي نوعاً ما، وهو تطور إيجابي ونوعي غير معهود في السياسة الإيرانية تجاه الملف السوري، وساد القمة أجواء غير إيجابية نتيجة هذا التباين مما أدى إلى فشل التوصل إلى تفاهم ما حول منطقة إدلب.

بناءً عليه بقيت مسألة حسم ملف إدلب دون حل، مع ازدياد تصلب الموقف التركي أكثر بعد فشل قمة طهران، ومحاولات روسيا المستمرة في دعايتها الإعلامية بعزمها السيطرة على إدلب بحجة إنهاء وجود "الجماعات الإرهابية" فيها.

ومع استمرار حالة الجمود في المواقف كان لا بدّ من إيجاد تفاهم سريع حول المنطقة لوجود ضغوط دولية سبقت قمة طهران، وخاصة من جانب المجموعة المصغّرة حول سورية التي قدمت رؤيتها للحل في سورية من خلال اجتماع وزاري عقدته في الرابع عشر من أيلول، وهي رؤية لا تتوافق كثيراً مع الرؤية الروسية للحل، لذلك تم الإعلان عن قمة جديدة تجمع الرئيسين الروسي والتركي وهي الثانية بعد اجتماع طهران في ظرف أسبوعين فقط. وقد انعقدت فعلاً في سوتشي لتخرج بالاتفاق المذكور.

ثانياً: تحركات دولية سبقت الاتفاق:

لو ألقينا نظرةً إلى مرحلة ما قبيل التوصل إلى الاتفاق الروسي التركي لوجدنا تحركاً متعدد الأطراف وباتجاهات مختلفة تحاول إيجاد رؤى وتفاهمات للملف السوري، حيث تمت هذه التحركات خلال فترة زمنية وجيزة، مما يعني أنّ هناك مسعى دولي متعدد الأطراف لتشكيل رؤية مشتركة للملف السوري عامةً، وملف منطقة إدلب بخاصة. وجاءت هذه التحركات على الشكل التالي:

1- قمة طهران الثلاثية 7 أيلول / سبتمبر:

تحدثنا في مقدمة التقرير بشكل موجز عن اجتماع طهران الثلاثي الذي سبق اتفاق إدلب بين روسيا وتركيا، هذا الاجتماع الذي عُقد في طهران بين روسيا وتركيا وإيران في السابع من أيلول / سبتمبر الجاري على مستوى القمة يُعد الأول من نوعه بين الدول الثلاث بعد إنهاء مسار أستانة، بالتوصل إلى ما سُمي "مناطق خفض التصعيد"، إلا أنّ هذه المناطق - كما ذكرنا- سقطت بيد النظام وحليفه الروسي، ولم يبق منها سوى المنطقة الرابعة "إدلب" التي حاولت كل من روسيا وإيران العمل على السيطرة عليها من خلال دعم قوات النظام السوري في عمليته العسكرية التي أعدّ لها، لكن تعنّت تركيا ورفضها القاطع لأي عملية عسكرية باتجاه المنطقة هذه، وتعزيزها لنقاطها العسكرية المنتشرة على طول أرياف اللاذقية وحماة وإدلب والبالغ عددها 12 نقطة، أجبر كل من روسيا وإيران على الجلوس مع تركيا من جديد للوصول إلى صيغة تفاهم معينة حول المنطقة. إلا أنّ الاجتماع هذا انتهى بالفشل نتيجة تصلب كل من روسيا وتركيا بمواقفهما، مع بقاء إيران في الوسط بين الدولتين بحيث لم تبدِ أي اعتراض على كلا الطرفين مما جعلها تظهر على أنها باتت تقترب من الموقف التركي، كونها حليفة روسيا الوثيقة في سوريا وفي التصدي لفصائل الثورة السورية على الأرض، وهو موقف جديد تتخذه الدبلوماسية الإيرانية غير معهود سابقاً في الملف السوري.

2- اجتماع اللجنة المصغرة حول سورية 14 أيلول / سبتمبر:

عقدت اللجنة المصغّرة حول سوريا اجتماعاً وزارياً يوم الجمعة 14 أيلول / سبتمبر الجاري، في مدينة جنيف السويسرية، اجتماع تشاوري حول الملف السوري بمشاركة مسؤولين من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والأردن والسعودية، إضافةً للمبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا. وناقشت في الاجتماع الحل السياسي والخطوات المتعلقة بتسهيل تشكيل اللجنة الدستورية في سوريا، وقضايا أخرى ذات صلة بالملف، وأكّد دي ميستورا على: "أهمية هذا الاجتماع، نظرًا لما تقوم به تلك الدول من دور مهم في الملف السوري".

ولاحقاً صدر عن اجتماع الدول السبع هذا رؤية للحل المستقبلي في سورية، وتم تسليمها على شكل ورقة بنود إلى ديمستورا ليقوم بعرضها أمام مجلس الأمن الدولي وبعض الدول الفاعلة في الملف السوري.

وأهم ما شملته هذه الرؤية:

- التركيز على ضرورة قطع الحكومة السورية علاقاتها مع النظام الإيراني.
- تعديل صلاحيات الرئيس، ومنح صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة بهدف تأمين توازن أكبر في السلطة، وضمان استقلال المؤسسات الحكومية المركزية والمناطقية.
- يجب أن يترأس الحكومة رئيس وزراء يتمتع بصلاحيات أكبر، مع فصل واضح للسلطات، وألا يخضع تعيين رئيس الحكومة والوزراء لموافقة الرئيس.
- وتضمنت المبادئ أيضاً، ألا تكون الحكومة المقبلة راعيةً للإرهابيين، وتُنهي على نحو موثوق برامجها لأسلحة الدمار الشامل.
- أن تخلق شروطاً لعودة اللاجئين طوعاً بمشاركة الأمم المتحدة.
- أن تلاحق وتعاقب مجرمي الحرب.

- شددت على أنه لن يكون هناك إعادة إعمار في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية ما دامت العملية السياسية ذات المصداقية غائبة.
- أكدت أنّ لجنة دستورية تحت رعاية وضبط الأمم المتحدة هي الآلية الملائمة لمناقشة الإصلاح الدستوري والانتخابات والوصول إلى حل سياسي.

هذه الورقة شديدة اللهجة بالنسبة لروسيا جعلها تظهر بمظهر العزلة شبه التامة عن المجتمع الدولي ومتطلباته في الملف السوري، وزادت من موقف تركيا قوةً وصلابة في رفضها لأي عمل عسكري باتجاه إدلب، مما أدى إلى بداية تليين الموقف الروسي، واتخاذ الرئيس بوتين خطوة نحو الوراء من أجل التوصل إلى اتفاق مع تركيا "كونها الفاعل الرئيس في هذه المنطقة وصاحبة الكلمة العليا فيها" يكسر حالة التوتر، ويُنهي هذه القضية، مما يسهّل عملية التقدم في مسار الحل السياسي للملف السوري برمته.

3- اجتماع اسطنبول لمناقشة الملف السوري 14 أيلول / سبتمبر:

في اليوم ذاته الذي عقدت فيه المجموعة المصغّرة حول سوريا اجتماعها في جنيف، كذلك بدأت في مدينة إسطنبول التركية، بعد ظهر الجمعة، اجتماع رفيع المستوى بين كل من تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا، لمناقشة الملف السوري والتحضير لاجتماع قمة الزعماء، في وقت لاحق.

وتناول الاجتماع ملفات عديدة في المنطقة، منها الملف السوري، وتطورات الأوضاع في منطقة خفض التصعيد بإدلب، وأزمة "الإرهاب"، والمشاكل التي تعانيها المنطقة.

وقد سبق الاجتماع مؤتمر صحفي قبله بيوم عقده مستشار الرئيس التركي "إبراهيم قالن"، حيث جاء فيه: "نتوقع من جميع الأطراف في الأيام القادمة مواقف تسهم في التوصل لحل سياسي يزيل العقبات أمام ملف إدلب".

وأشار إلى أن الرئيس أردوغان وجه مناشدات إلى موسكو وطهران والرأي العام العالمي خلال القمة مفادها أن أي هجوم على إدلب لن ينتهي بمأساة إنسانية فحسب، بل سيترتب عليه نتائج سياسية ودبلوماسية خطيرة للغاية. وشدّد أن الجهود التركية لوحدها لن تكفي لوقف الهجوم على إدلب، وأكّد بأنّ: "على الرأي العام العالمي أن يتحمل مسؤولياته في هذا الموضوع.. فأي هجوم على إدلب قبل كل شيء سيقوض المسارات السياسية المستمرة، ويمهد الطريق لأزمة ثقة خطيرة، ويدفع مئات الآلاف للنزوح باتجاه تركيا".

وأوضح أنّ أي موجة نزوح جديدة باتجاه تركيا ستكون لها مضاعفات أخرى، وتأثيراتها لن تتوقف عند تركيا، بل ستمتد إلى أوروبا ودول أخرى.

ويمكن القول بأنّ هذا الاجتماع التحضيري الذي حضرته الدولتين الأوربيتين فرنسا وألمانيا ما هو إلا مشاركة للدول الأوربية بفعالية أكبر في الملف السوري من خلال هذه الاجتماعات والقمة الرباعية التي يُحضّرون لها، والتي ستُعقد في اسطنبول على مستوى رؤساء هذه الدول في وقت لاحق لم يتم تحديده بعد، إلا أنه ليس بالبعيد.

ثالثاً: المواقف الدولية وأثرها على الاتفاق الروسي- التركي:

هذه التحركات والاجتماعات الدولية متعددة الأطراف، سبقها وتخللها العديد من التصريحات والمواقف التي تمثل مواقف تلك الدول من قضية إدلب ومخاطر شن عملية عسكرية باتجاهها، خاصّةً مع وجود أعداد هائلة من المدنيين الذي تجمعوا فيها من مختلف مناطق سورية، والذين يتجاوز عددهم أربعة ملايين نسمة.

فعلى الجانب الغربي، أيّدت الدول الأوروبية الموقف التركي مدفوعةً بخشيتها من موجات نزوح هائلة باتجاه أراضيها، وما يشكله ذلك من مخاطر كبيرة على أمنها القومي. وقد تصدّرت كل من فرنسا وبريطانيا الموقف الأوروبي، وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان في تصريحات تلفزيونية: "إنّ هجوم النظام السوري على محافظة إدلب قد تكون له تداعيات مباشرة على الأمن في أوروبا"، وأعرب عن خشيته من "تفرُّق هؤلاء المقاتلين في حال تم شَنّ الهجوم على المحافظة، وانتقالهم إلى أوروبا".

وقدّم أردوغان في مقالة كتبها لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية رؤية بلاده حول المخاوف الغربية من عملية عسكرية على إدلب، مطالباً بدعم دولي في هذا المجال، وهو ما عبَّرت بريطانيا عن تجاوبها معه، حيث قالت مندوبة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة كارين بيرس في إفادتها بمجلس الأمن: "نتفق مع الرئيس أردوغان ومع ما ذكره في صحيفة "وول ستريت جورنال" الصادرة اليوم بشأن إدلب".

إذاً وقفت أوروبا موقفاً مؤيداً بشكلٍ تام للرؤية التركية حول إدلب، وهو ما عزز الموقف التركي أكثر. من جهتها، أبدت الولايات المتحدة، رغم علاقاتها المتوترة مع تركيا في هذه المرحلة، موقفاً مؤيداً لتركيا، رغم ظهورها أقل حماسةً من الموقف الأوروبي، لكنها بالمقابل عارضت شَنّ أيّ هجوم على المحافظة محذرةً من عواقبه.

وقالت المندوبة الأمريكية لدى مجلس الأمن نيكي هايلي: إن "أيّ إجراء في إدلب سيكون عملاً متهوراً من قِبَل روسيا والنظام السوري، وإذا استمر مسلكهما على هذا الحال فستكون هناك عواقب كارثية".

هذه المواقف القوية من الغرب، وتأييدها المطلق للموقف التركي جعل روسيا في موقف العزلة أكثر فأكثر، مما جعلها تعيد بعضاً من حساباتها، وبدأت تصريحاتها الرامية إلى تهدئة المخاوف الغربية عامةً، والتركية خاصة، باتخاذ خطوة إلى الوراء، وبداية لتراجع موقفها، وعليه أكَّد المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرينتييف استعداد بلاده لـ"تأجيل" معركة إدلب وتسليم ملف حل قضية "الإرهابيين" إلى تركيا أو التعاون معها ومع إيران في ذلك.

ومن خلال التصريحات الروسية يظهر أيضاً تخوفها من انهيار اتفاقات آستانة في حال استمرارها بتعنتها، وإصرارها على عملية عسكرية للسيطرة على إدلب، خاصةً وأنّ تركيا حذّرت سابقاً من ذلك ومن انهيار الجهود السياسية برمتها.

وكذلك مما يعنيه انتهاء "آستانة"، وانتهاء إدلب كمنطقة خفض تصعيد، هو إمكانية شَنّ الفصائل الثورية هجمات واسعة باتجاه الساحل السوري ومدينتي حماة وحلب، وتشكيل خطر حقيقي على القاعدة الروسية في حميميم.

بالمقابل أظهرت تركيا ثباتها على موقفها، وأكَّد مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، فريدون سنيرلي أوغلو على: "دعوة بلاده إلى وقف جميع العمليات العسكرية، وتطبيق وقف إطلاق النار في محافظة إدلب"، موضحاً أن الدعوة "تشمل جميع العمليات العسكرية".

خاتمة:

يمكن القول إنّ الاتفاق الروسي التركي بشأن ادلب هو خطوة مهمة باتجاه الحل السياسي في سوريا، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية المستمرة منذ سبع سنوات، لذلك رحّبت جميع الدول بهذا الاتفاق، ووصفته الأمم المتحدة بأنّه: "غاية في الأهمية".

وأخيراً يمكن تلخيص بعض النقاط الرئيسة التي وردت في المقال، وهي:

- تصميم تركيا وثباتها على موقفها دفع روسيا إلى التراجع.
- الموقف الغربي "الأوروبي – الأمريكي" كان داعماً للموقف التركي.
- اتخاذ ديمستورا موقفاً مؤيداً للاتفاق حسب الطرح التركي.
- موقف المجموعة المصغرة حول سورية وتقديم رؤية مستقبلية للحل في سورية أجبر روسيا لتليين موقفها ليصبح أكثر مرونةً.
- أصبحت إيران بعد فشل قمة طهران خارج الحسابات، فتم إبعادها عن اجتماع سوتشي وهو من أحد أسباب نجاح الاتفاق.
- لكي لا تبقى إيران تغرّد خارج السرب منفردةً أيّدت مباشرةً الاتفاق على لسان وزير خارجيتها الذي اعتبر الاتفاق "أمر جرى بالتشاور معها"، مع الشّك في هذا.
- السوريون بطرفيهم "المعارضة والنظام" كانوا ولا يزالون خارج الحسابات تماماً، فقد جرى كل ذلك بغيابهم رغم أنّ الأمر يخصهم أنفسهم.

للاطلاع: (نص مذكرة الاتفاق الروسي - التركي حول ادلب):

جمهورية تركيا والاتحاد الروسي، باعتبارهما ضامنتي الالتزام بنظام وقف النار في الجمهورية العربية السورية، وبالاسترشاد بمذكرة إقرار مناطق خفض التصعيد داخل الجمهورية العربية السورية في 4 مايو (أيار) 2017، والترتيبات التي تحققت في عملية آستانة، وسعياً لتحقيق استقرار في الوضع داخل منطقة خفض التصعيد في إدلب في أقرب وقت ممكن، اتفقتا على ما يلي:

1- الإبقاء على منطقة خفض التصعيد في إدلب، وتحصين نقاط المراقبة التركية وستستمر في عملها.

2- سيتخذ الاتحاد الروسي جميع الإجراءات اللازمة لضمان تجنب تنفيذ عمليات عسكرية وهجمات على إدلب، والإبقاء على الوضع القائم.

3- بناء منطقة منزوعة السلاح بعمق 15 - 20 كيلومتراً.

4- إقرار الخطوط المحددة للمنطقة منزوعة السلاح عبر مزيد من المشاورات.

5- التخلص من جميع الجماعات الإرهابية الراديكالية من داخل المنطقة منزوعة السلاح، بحلول 15 أكتوبر (تشرين الأول).

6- سحب جميع الدبابات وقاذفات الصواريخ المتعددة والمدفعية ومدافع الهاون الخاصة بالأطراف المتقاتلة، من داخل المنطقة منزوعة التسليح، بحلول 10 أكتوبر 2018.

7- ستقوم القوات المسلحة التركية والشرطة العسكرية الخاصة بالقوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي، بدوريات منسقة وجهود مراقبة باستخدام طائرات من دون طيار، على امتداد حدود المنطقة منزوعة التسليح، إضافة إلى العمل على ضمان حرية حركة السكان المحليين والبضائع، واستعادة الصلات التجارية والاقتصادية.

8- ستجري استعادة طرق نقل الترانزيت عبر الطريقين إم 4 (حلب - اللاذقية) وإم 5 (حلب - حماة) بحلول نهاية عام 2018.

9- اتخاذ إجراءات فاعلة لضمان إقرار نظام مستدام لوقف النار داخل منطقة خفض التصعيد في إدلب. وفي هذا الصدد، سيجري تعزيز مهام مركز التنسيق الإيراني - الروسي - التركي المشترك.

10- يؤكد الجانبان مجدداً على عزمهما على محاربة الإرهاب داخل سوريا بجميع أشكاله وصوره.

أبرم في سوتشي في 17 سبتمبر (أيلول) 2018 في نسختين، وتحمل كلتا النسختين الإنجليزية والروسية القيمة القانونية ذاتها».